



Distr.  
GENERAL

A/41/652  
26 September 1986  
ARABIC  
ORIGINAL : RUSSIAN



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون  
البند ١٤ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

رسالة مؤرخة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام  
من نائب رئيس وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في  
الدورة الحادية والأربعين

يشرفني أن أقدم لكم نص برنامج إقامة نظام لتطوير الطاقة النووية على نحو  
مأمون (اقتراح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) .

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق  
الجمعية العامة في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال .

(توقيع) ف . بيتروفسكي

نائب رئيس وفد اتحاد الجمهوريات  
الاشتراكية السوفياتية  
في الدورة الحادية والأربعين

مرفق

برنامج إقامة نظام دولي لتطوير الطاقة النووية على نحو مأمون

اقترح من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

إن استخدام طاقة الذرة هو إحدى حقائق عصرنا الراهن . بيد أن الطاقة الذرية دخلت حياة البشرية لا كوسيلة بناء بل كأداة تسببت في موت مئات الألوف من البشر . والفترة الفاصلة بين تشغيل أنريكو فيرمي لأول منشأة وتشديد أول محطة ذرية لتوليد الكهرباء يخيم عليها الظل المشؤوم لمأساة هيروشيما وناغازاكي .

وقد اكتسبت الترسانات النووية اليوم أبعادا تهدد الحياة ذاتها في العالم بالغناء . إن الوقت قد حان لكي ندرك أن الحفاظ على الحضارة الانسانية - هو مسألة تهم جميع الدول ، لأن الحرب النووية حتما لن تترك واحدة منها دون أن تؤثر عليها . وقبل أن يسبق السيف العزل ، من الضروري وضع حد لتكديس الأسلحة النووية بطريقة انتحارية ، ورفض السير في الاتجاه المؤدي الى المجابهة المدمرة ، والبدء في عملية حقيقية لنزع السلاح .

إن ادراك حقيقة الخطر الذي يتهدد البشرية هو ما أملى البرنامج الرامي الى القضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل في جميع أنحاء العالم ، الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي . ويجب أن يصبح المعلم الذي يميز نهاية القرن العشرين هو القضاء التام على الأسلحة النووية في ظل السلم والامن المتساوي بالنسبة لجميع الدول والشعوب . إن أمن الشعوب على ظهر كوكبنا لا يمكن تصوره بدون وقف التحضير المادي للحرب النووية .

إن الاتحاد السوفياتي مقتنع بأن وقف تجارب الأسلحة النووية يمكن أن يصبح نقطة تحول في الجهود المبذولة لتحقيق ذلك الهدف . ولهذا السبب بالذات أعلن الاتحاد السوفياتي ، وقفا اختياريا من جانب واحد لجميع التفجيرات النووية وقام أكثر من مرة بتمديد فترة هذا الوقف .

إلا أن الاستخدام السلمي للذرة يحيط به عدد لا يستهان به من المخاطر ، كما يتضح من النتائج الوخيمة للحوادث التي تقع في المنشآت النووية . ولذلك فإن

الاتحاد السوفياتي يقترح على جميع البلدان العمل معا من أجل القضاء على إمكانية وقوع حوادث في المرافق النووية في العالم ، وضمان تطوير الطاقة النووية بطريقة مأمونة .

ويتطلب هذان الهدفان ، أي تأمين سلامة استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية وتخليص كوكبنا من الاسلحة النووية ، تعاوناً دولياً واسعاً ، وتوحيد جهود جميع الدول وعلى رأسها الدول النووية ، والمنظمات الدولية والقوى الاجتماعية المهمة بإقامة نظام شامل للأمن الدولي يمكن التعويل عليه . إن هذه مسألة تهم جميع الدول مجتمعة كما تهم كل دولة على حدة .

\* \* \*

وفي الوقت الراهن يعمل في العالم حوالي ٢٧٠ مفاعلاً للطاقة . وبحلول عام ٢٠٠٠ يفترض أن توفر الطاقة النووية أكثر من ٢٠ في المائة من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم . كما أن نسبة الطاقة الكهربائية المولدة في المحطات النووية في بعض البلدان تبلغ بالفعل حالياً أكثر من ٥٠ في المائة . إن تجربة أكثر من ٢٠ عاماً في استغلال محطات الكهرباء النووية تبرهن بصورة مقنعة على أنها قابلة للبقاء واقتصادية ونظيفة بيئياً .

وفي السنوات الأخيرة اكتسبت الطاقة النووية توسعاً جغرافياً كبيراً . ويجري تشييد وتشغيل محطات الطاقة النووية والمفاعلات البحثية في البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا .

وقد حان الوقت أيضاً للإسراع بالسيطرة على الاندماج النووي الحراري المحكوم ، الذي يمكن أن يصبح في المستقبل مصدراً لا ينضب للطاقة . ومنذ عام ١٩٧٨ يجري في فيينا ، بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي وبمشاركة علماء عدد من بلدان أوروبا الغربية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، العمل في مشروع مفاعل الاندماج النووي الحراري التجريبي الدولي "إننتور" . إن زيادة تطوير التعاون الدولي في مجال الاندماج النووي الحراري يخدم مصالح الأغلبية الساحقة من بلدان العالم ، المهمة في الظروف الراهنة اهتماماً بالغا بإيجاد مصادر جديدة للطاقة . ومن المهم بوجه خاص أن الاتجاه الحالي ليست له أية تطبيقات حربية . ومما له أهمية أيضاً أن تأثير الطاقة الحرارية النووية على البيئة سوف يكون أقل من تأثير مصادر الطاقة الأخرى .

وحتى في يومنا هذا يمكن القول بأن هناك امكانيات تقنية حقيقية لبناء هذا النوع من المفاعلات ، وأن هذا يمكن أن يحدث في المستقبل القريب نسبيا .

إن الاستخدام السلمي للذرة يسمح بإشباع احتياجات البشرية المتزايدة دوماً من إمدادات الطاقة التي تتطلبها الصناعة ، والزراعة ، والأبحاث العلمية .

وفي الوقت الحاضر لا يوجد بديل آخر له نفس القيمة في مجال موارد الطاقة . وفي الوقت نفسه ، لا يخفى علينا أن الإنسان في سعيه للسيطرة على الطاقة النووية يواجه خطر إطلاق قوى رهيبه من عقالها .

وقد تم بالفعل تسجيل أكثر من ١٥٠ حادث في محطات الطاقة النووية في العالم مصحوبة بإطلاق الإشعاع في البيئة . وقد كانت بعض تلك الحوادث التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة ، وأخيراً داخل بلدنا في تشيرنوبل ، خطيرة للغاية وترتبت عليها عواقف وخيمة ، كما نجمت عنها أضرار اقتصادية ونفسية . ويمكن لمثل تلك الأحداث أن تؤثر على الدول المجاورة . وهي توضح كم هو صغير العالم الذي نعيش فيه ، وكم هو كبير مستوى الترابط بين الدول . إن حقائق العصر الفضائي النووي تقتضي من الشعوب أن تدرك أنها أسرة واحدة تقطن كوكب الأرض .

وبالنسبة للاتحاد السوفياتي كان الاستنتاج الذي ينبغي الخلود إليه من الحادث الذي وقع في محطة تشيرنوبل للطاقة النووية واضحاً وهو أنه يجب أن يتم تطوير الطاقة النووية في ظروف تكفل أكبر قدر من السلامة للناس والبيئة . وقد أوضح الحادث أهمية قيام تعاون دولي واسع النطاق ، وببذل جهود مشتركة لتأمين السلامة النووية بكل معنى الكلمة .

والاتحاد السوفياتي ، اقتناعاً منه بضرورة اتخاذ خطوات عملية عاجلة لكفالة التطوير المأمون للطاقة النووية ، يقترح على المجتمع الدولي برنامج عمل لإقامة نظام دولي لتطوير الطاقة النووية بطريقة مأمونة ، على أساس التعاون الوثيق بين جميع الدول . ويفترض هذا البرنامج خلق قاعدة مادية وعلمية لتطوير الطاقة النووية بطريقة مأمونة ، تكملها قواعد القانون الدولي والاتفاقات .

أولا : ينبغي القيام ، في أقرب وقت ممكن ، بإنشاء نظام للإبلاغ المبكر عن الحوادث النووية وحالات الخلل في محطات الطاقة الذرية ، التي يرافقها إنطلاق الإشعاع مع خطر انتقاله خارج الحدود . والغرض من هذا النظام هو تقليل النتائج السلبية لهذه الحوادث الى أدنى حد بالنسبة للبلدان الأخرى ، وفي نفس الوقت اتخاذ تدابير لحماية صحة وسلامة السكان والملكية المادية والبيئة .

ويمكن أن يمثل مشروع الاتفاقية الدولية للإبلاغ المبكر عن الحوادث النووية المعد في اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمما لذلك النظام . إن الاتحاد السوفياتي مستعد لأن يصبح عضوا في هذه الاتفاقية ، وسوف يلتزم بدقة بجميع أحكامها ، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالإبلاغ عن جميع الحوادث النووية ، بما فيها حوادث الأملاح النووية والحوادث التي تقع أثناء التجارب النووية . وهو يناشد جميع البلدان الأخرى أن تفعل نفس الشيء .

ويمكن أن تصبح عنصرا هاما في هذا النظام ، وجزءا مكملا للاتفاقية إقامة مصرف دولي للمعلومات المتعلقة بمستوى الخلفية الإشعاعية في نقاط جغرافية معينة متفق عليها . ويمكن استخدام هذه المعلومات في تقييم آثار الانتقال المحتمل عبر الحدود عند وقوع حوادث نووية . ويمكن أن تقوم المراكز الوطنية بجمع البيانات مع نقل المعلومات الى واحد أو أكثر من المراكز الدولية . ويمكن أن تلعب المنظمة العالمية للأرصاد الجوية دورا هاما في هذا .

ونظرا لأن تركيز المواد المشعة في البيئة هو الذي يحدد مستوى التدابير الوقائية فهناك حاجة الى الاتفاق على معايير دولية عامة بالنسبة لتركيزات النويدات المشعة الناجمة عن الحوادث ، وكذلك بالنسبة لمستوى التلوث الإشعاعي البيئي الموجود . ويمكن أن تستخدم المعايير والمعدلات الدولية المتفق عليها من أجل تطبيق تدابير وقائية مناسبة من قبل جميع البلدان ، وكذلك من أجل إثبات دعاوى التضرر بسبب المواد المشعة التي تنتقل عبر الحدود .

ثانيا : بما أنه ليس في مقدور كثير من البلدان أن تعالج الحوادث الكبيرة بإمكانياتها الذاتية ، يقترح أن يقام ، كجزء من النظام الدولي لتطوير الطاقة النووية بطريقة مأمونة آلية جيدة التنظيم للمساعدة عند وقوع حوادث أو نشوء حالات خطيرة .

ان مشروع الاتفاقية المتعلقة بتقديم المساعدة في حالات الحوادث النووية او في حالات الطوارئ الاشعاعية ، وهو المشروع الذي تم التوصل اليه في الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين الذي عقد في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يمكن ان يصبح عنصرا هاما من عناصر ذلك النظام .

ومن شان وضع توصيات دولية بشأن المبادئ المنهجية لازالة آثار الحوادث النووية وللتخطيط لاتقاء أي حوادث من هذا القبيل أن يشكل جزءا من آلية تقديم المساعدة الى الدول في مجال ازالة آثار الحوادث النووية .

ثالثا : يمكن للاتفاق بشأن التزام جميع البلدان ، فيما تقوم به من أنشطة نووية ، بتوصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن ضمان ملامة المنشآت النووية ، أن يصبح عنصرا من عناصر النظام الدولي للتنمية المأمونة للطاقة النووية .

ويمكن لمثل هذه التوصيات أن تشمل ، بصفة خاصة ، مسائل مثل كيفية انتقاء المواقع لاقامة المنشآت ، والتخطيط للمنشآت ، وتشبيدها ، وتشغيلها ، ووقف تشغيلها ، وتصريف النفايات المشعة . ومن الممكن أن تتمثل الخطوة في هذا الاتجاه في اتفاق تبرمه البلدان المصدرة للمنشآت النووية والوقود النووي ويجعل التصدير طبقا لتوصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالسلامة النووية للمنشآت الكهربائية النووية .

ولتقديم المساعدة العملية ، يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقوم ، بناء على الطلب وعلى فترات محددة ، بإيفاد أفرقة خبراء رفيعة المستوى معنية بالسلامة النووية الى الدول المشتركة في ذلك الاتفاق .

رابعا : يمثل جمع وتجهيز وتبادل المعلومات المتعلقة بالحوادث التي تقع في المنشآت الكهربائية النووية ، والمتعلقة كذلك بأسباب حدوثها وتطوراتها وآثارها ، عنصرا جوهريا من عناصر نظام التدابير الرامية الى منع وقوع مثل هذه الحوادث .

وللإتباع التقني الذي عقد ، في نهاية آب/أغسطس ١٩٨٦ ، في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بشأن المسائل المتعلقة بتميز ملامة الطاقة النووية ، أهمية كبيرة بالنسبة لقضية تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال . كما أن المعلومات الموضوعية المفصلة المقدمة من الاتحاد السوفياتي بشأن أسباب حادث منشأة تشيرنوبل الكهربائية

النووية وتطوراتها وآثاره ، فضلا عن تبادل المعلومات بشأن الحوادث التي وقعت في بلدان أخرى ، وبشأن الخبرة المكتسبة في مجال ازالة آثارها ، انما تهيئ امكانية تحديد الاتجاهات الرئيسية للتعاون الدولي من أجل توفير الضمانات التقنية للتنمية المأمونة للطاقة النووية .

ان نظام المعلومات المتعلقة بحوادث المنشآت الكهربائية النووية ، وهو النظام الموجود في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يهيئ أساسا صالحا لإنشاء مصرف للمعلومات المتعلقة بالحوادث النووية ، يمكن أن تستفيد منه جميع البلدان التي تستغل الطاقة النووية . ومن المأمول توسيع نطاق هذا النظام وزيادة تطويره .

خامسا : ان الاشتراك في وضع مشروع ، أو مشاريع ، لجيل جديد من نظم المفاعلات الحرارية والمفاعلات المولدة السريعة يمكن أن يكون بمثابة عنصر هام من عناصر تجميع جهود البلدان من أجل ضمان سلامة المنشآت النووية . ويمكن الاستفادة في هذه المشاريع من أحدث ما حققته البلدان فيما يتعلق بإيجاد حلول مأمونة لعدد من المسائل التقنية ، بما فيها المسائل المتعلقة بتقليل حساسية المفاعلات لأخطاء العاملين ، أي تقليل أثر "العامل البشري" ، والتقليل من احتمال انصهار قلب المفاعل ، ومراقبة الهيدروجين .

وفيما يتعلق بالتنظيم ، يمكن في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تنفيذ مشروع ، أو مشاريع ، المفاعلات أو المراكز المأمونة لتوليد الطاقة ، وذلك على غرار المشروع الدولي للمفاعل النووي الحراري ، وفي هذا الصدد ، يمكن لافترقة العمل المعنية التابعة للوكالة أن تسهم في هذا النشاط .

سادسا : كما هو معروف ، فان التدمير العميد للمنشآت الكهربائية النووية والمفاعلات النووية البحثية وغيرها من المنشآت المماثلة يمكن أن يتسبب ، في اطلاق المواد المشعة وتلويث المنطقة المحلية بالأشعاع .

وبالتالي ، فان آثار تدمير المنشآت النووية السلمية ، حتى باستعمال الأسلحة التقليدية ، سوف تماثل بالفعل آثار الهجوم باستخدام الأسلحة النووية ، أي انها تماثل فئة الاعمال التي وصفها الأمم المتحدة فعلا بأنها أشنع جريمة في حق الانسانية .

ويقترح الاتحاد السوفياتي وضع نظام موثوق به مؤلفا من تدابير ترمي الى منع الهجوم على المنشآت النووية . ومن الضروري استكمال اعداد اتفاقية دولية في هذا الشأن تلتزم جميع الدول ، بمقتضاها ، بعدم الهجوم على المنشآت الكهربائية النووية .

وينبغي كذلك وضع نظام مماثل مؤلف من تدابير موثوق بها فيما يتعلق بالارهاب النووي . ولا يمكن الا ان ينتابنا القلق من جراء حوادث وقعت فعلا للاضرار عمدا بمؤسسات الصناعة النووية ، وكذلك حوادث نهب المواد الانشطارية المفنأة . فالخطر الاشعاعي والسمية الشديدة ، وهما من السمات المميزة للمواد النووية ، يستلزمان على وجه السرعة ان توفر لتلك المواد حماية فعالة من الانتهاكات الاجرامية . ولا تستبعد هنا امكانية استعمال المواد لاغراض مخالفة للاغراض الاصلية ، اى لصنع ابسط الاجهزة المتفجرة النووية بهدف ارتكاب أعمال الالهاء والارهاب والابتزاز . وقد ان الاوان لوضع نظام موثوق به مؤلف من تدابير ترمي الى منع وقوع أعمال الارهاب النووي باى شكل من اشكاله . ونحن على استعداد لاجراء اتفاق مستقل ومنفصل في هذا الشأن ، او لحسم هذه المسألة في اطار الجهود العامة الرامية الى مناهضة الارهاب الدولي .

سابعاً : من الضروري اتخاذ خطوات نحو التعجيل بانفاذ الاتفاقية المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية . ولقد وقع الاتحاد السوفياتي هذه الاتفاقية وصدق عليها . ونحن ندعو سائر الدول الى الاقتداء بنا في اقرب وقت ممكن ، حتى يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بوصفها أحد عوامل توفير ضمانات السلامة النووية .

ثامناً : تمثل المسؤولية عن الضرر النووي مسألة هامة في مجال العمل المتعلقة بالتنظيم الدولي لثتى جوانب سلامة الطاقة النووية . وقد بذلت بالفعل محاولات في هذا المجال لوضع أنظمة قانونية دولية . الا ان مسألة الحاق الضرر المادى والمعنوى والسياسي ، عند وقوع حوادث في المنشآت النووية ، لم يجر تحليلها حتى الان بالقدر الكافي ، الأمر الذى يؤدى أحيانا الى بذل محاولات لاستغلال الحوادث النووية من اجل زيادة حدة التوتر وعدم الثقة في العلاقات بين الدول .

ومن الضروري ان تقدم الدول مجانا في حالات الحوادث النووية ، المساعدات الطبية والمسكن وغير ذلك من خدمات الدعم المادى للسكان المنكوبين . ويمكن النعم في الوثيقة القانونية الدولية المتعددة الاطراف على مسؤولية الدول عن الضرر الحادث على الصعيد الدولي بفعل الاثار المتخلفة عبر الحدود من جراء الحوادث النووية ،



وكذلك عن الضرر المادي والمعنوي والسياسي المتسبب فيه نتيجة لاعمال لا سند لها ترتكب بحجة الحماية من آثار الحوادث النووية (نشر المعلومات المفترضة ، واتخاذ التدابير الوقائية التي لا سند لها ، وما الى ذلك) .

تاسعا : يقتضي ايجاد نظام موثوق به للتنمية المأمونة للطاقة النووية بذل الجهود لا من جانب الدول فحسب ، وانما كذلك من جانب المنظمات والمؤسسات الدولية التي بوسعها أن تكون بمثابة مراكز تنسيق لضمان السلامة النووية . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن يكون للوكالة الدولية للطاقة الذرية دور قيادي ، وينبغي تعزيز دور وامكانيات هذه المنظمة الدولية الفريدة من نوعها ، وتوسيع نطاق أنشطتها ، والاستفادة بشكل أكبر من خبرتها المكتسبة في تحليل فئس جوانب مسألة السلامة النووية .

وبوسع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، ولا سيما منظمة المحطة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وغيرها ، أن تسهم اسهاما جوهريا في وضع نظام للتنمية المأمونة للطاقة النووية . كما نرى أنه ينبغي للجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الاشعاع الذري أن تؤدي دورا أنشط لضمان فعالية أي نظام للتنمية المأمونة للطاقة النووية .

والمشاركة النشطة من قبل المنظمات الدولية تستتبع القيام بأبحاث مشتركة منسقة واجراء تبادل للخبرات بشأن مختلف المسائل المتعلقة بتوفير ضمانات تنمية الطاقة النووية التي من قبيل :

- وضع أساليب لتلافي آثار الحوادث النووية ولازالتها ؛
- تحليل الوقائع المؤدية الى الحوادث النووية وتطور حالات الطوارئ ، بما في ذلك تحليل الاحتمالات ؛
- استحداث تكنولوجيات وأجهزة ومعدات قائمة على استعمال الانسان الآلي ، من أجل استغلالها في ازالة آثار الحوادث النووية ؛

- استحداث وسائل فعالة لازالة التلوث ، واجهزة وآليات لتحقيق ذلك ،  
ووثائق موشوق بها ، لحماية الافراد من الاشعاع ؛
- استحداث أشكال علاجية ووسائل واساليب لمعالجة الاصابة الناجمة عن  
الاشعاع ؛
- اعداد اساليب لتدريب العاملين في صيانة المنشآت الكهربائية النووية  
على مواجهة حالات الطوارئ .

\* \* \*

ان البشرية تقف اليوم أمام خيار تاريخي ، هو اما أن تسمح لنفسها بالانزلاق ،  
على طريق سباق التسلح ، الى هوة الافناء الذاتي النووي ، واما أن تكيّف نمط تفكيرها  
وأفعالها مع حقائق عصر الذرة والفضاء .

فاستمرار سباق التسلح ، ولا سيما سباق التسلح النووي ، يمثل تهديدا مباشرا  
لوجود البشرية . ويدعو الاتحاد السوفياتي ، امترشادا منه بفلسفة تحقيق عالم آمن ،  
الى تنفيذ برنامج بناء واسع النطاق مؤلفا من تدابير ترمي الى وقف سباق التسلح  
وتحقيق نزع السلاح .

ومن شأن نظام للتنمية المأمونة للطاقة النووية أن يكون بمثابة اسهام هام  
في قضية ضمان السلم العالمي . ومن خلال الجهود المشتركة لجميع الدول يمكن ، بل  
وينبغي ، اقامة هذا النظام الذي يتفق وممالمح البشرية جمعاء .

ان الاتحاد السوفياتي يدعو جميع البلدان والمنظمات الدولية المعنية الى  
التعاون في هذا المعنى الهام الذي يجب بذله من أجل المضي في تطوير الحضارة  
البشرية .

-----